قضايا

بقلم الدكتور غسان سلامة
استاذ العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف والجامعة الاميركية في بيروت

المستقبل - ١٩٨٣/١١/٢٦
ص. ٣٨

يجب فرض السلام على اللبنانيين

■ المارينز الاميركيون على الشاطىء اللبناني و«الخبراء» السوفيات على قمم الجبال. لم يعد لبنان «باب مطبخ» النظام الدولي. لقد اصبح فعلاً احدى نقاط التماس الدولية بين الشرق والغرب. فكأن الخلافات المحلية التي تتأجج في داخله، والصراعات الاقليمية المستمرّة من حوله وعلى اراضيه لم تنهكه بما فيه الكفاية. فاذا به يدخل، من حيث معظمه لا يدري وجلّه لا يرغب، حلبة صراع الجبابرة، حيث تطول لائحة مصادر القلق باستمرار: من الطائرة الكورية الى غرانادا مروراً بنشر الصواريخ المتوسطة المدى في اوروبا... والرملة البيضاء.

واذا كان ما سبق صحيحاً فانه يعني ان تدويل الحرب اللبنانية لا يتضمن، كما تصور البعض، تغريبها، بمعنى تسلّم دول الغرب، دون غيرها، مقادير السلم والسيادة فيه. بل ان الكيلومترات القليلة التي تفصل قوات المارينز عن «الخبراء» السوفيات، تشير بوضوح الى ان تدويل الأزمة اللبنانية لا يعني – عملياً – حلاً لها، بل انزلاقاً غير ارادي الى قلب النظام الدولي، بما هو عليه اليوم: ميزان قوى وصراع. ولم يكن التدويل – الذي طال انتظار بعض اللبنانيين له واستقرّت رغبتهم بحلوله – بديلاً عن الوفاق الداخلي او عن الحل العربي. لقد تعدّاهما واحتواهما، ووظّفهما. لسوء حظ لبنان واللبنانيين، في محور الصدام الأساسي بين الشرق والغرب.

وليس امام لبنان، والحال كذلك، والى جانب ضرورة الوفاق الداخلي القصوى – بما هو من تجديد وتمتين الولاء للوطن واعادة توزين للمؤسسات – الاّ محاولة تصحيح مسار التدويل الذي اصبح لبنان ضحيته، عوض ان يستفيد منه. وهذا يعني عملياً نقل قضيتنا الى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، بهدف وضعهما في سياق التفاهم الدولي، بدلاً عن تصادم الجبارين. وقد ادت بضعة ايام امضيناها مؤخراً في الولايات المتحدة بمعية الرئيسين السابقين فورد وكارتر وعدد من المسؤولين العرب والاميركيين، والدبلوماسيين السوفيات، الى تزايد قناعتنا بامكانية نفاذ مشروع دولي كهذا الى حيز الواقع.

ويبدو ان على لبنان تحديداً ان يطلب رسمياً من مجلس الأمن الدولي فرض وضع دولي جديد لهذا الوطن، تضمنه الدول ذات العضوية الدائمة في المجلس. ومن اهم مكوّنات هذا الوضع اعادة تأكيد حرمة الحدود الدولية التي رسمها دستورنا ومنع اي طرف ثالث من استعمال الاراضي اللبنانية لشن اي عمل عسكري ضد طرف آخر. وفيما يطلب المجلس من اسرائيل سحباً فورياً وغير مشروط لقواتها، فانه يضع حداً للوجود العسكري الفلسطيني والسوري او التابع لأي طرف آخر.

وبينما يتحلّل لبنان من اتفاقية القاهرة ومن اتفاقية الدفاع العربي المشترك فانه يؤكد عضويته الفاعلة في جامعة الدول العربية. ولذا فهو لن يقبل السير في طريق تطبيع علاقاته باسرائيل قبل بزوغ حل شامل للصراع العربي الاسرائيلي. وبهذا، يشكّل احياء اتفاقية الهدنة مع اسرائيل نوعاً من المرادفة لما يشبه التحييد العسكري للأراضي اللبنانية.

ويحتاج تنفيذ قرار كهذا طبعاً لانشاء قوة فرض سلام تمتلك وسائل فرض السلام والدفاع عنه. ويمكن الاستفادة من مقارنة تجربة كل من القوة المتعددة الجنسية في بيروت وقوات حفظ السلام الدولية المنتشرة في بيروت والجنوب بهدف اقرار الوسائل الآيلة (من قيادة موحدة، وحق التدخل الفوري، والأسلحة الثقيلة والمتطورة) لاداء القوة المهمة الموكلة اليها. ومن الطبيعي ان تنتشر هذه القوة على كامل الاراضي اللبنانية وأن تتمتّع بقدرات عملية متقدمة وفعّالة.

وقد يكون من الأفضل الاّ يشترك في هذه القوة اي بلد منخرط مباشرة في الصراع العربي الاسرائيلي. ولا ضير البتة من مشاركة قوى تمثل الجبارين مباشرة، كالأعضاء الثانويين في حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو. ومن الممكن ان تلعب القوى العسكرية التابعة لبلدان غير منحازة ذات شأن – كالهند – او لدولة ذات علاقات قديمة وحميمة مع لبنان – كفرنسا – الدور الأساسي في قوة كهذه.

ولا ينبغي ان تتوقف مهمة هذه القوة الدولية الجديدة عند تأمين انسحاب القوات العسكرية غير اللبنانية من لبنان. بل قد تكون اهم مهماتها مساعدة السلطات الشرعية اللبنانية على حل ونزع سلاح الميليشيات المسلحة دونما استثناء. كما يتوجب عليها تأمين عودة كافة المهجرين الى منازلهم واحياء الحياة الاجتماعية المختلطة التي تدمرت في الحرب في اكثر من حي وقرية. ومن مسؤولياتها ايضاً حماية السكان المدنيين، اياً يكون انتماؤهم الطائفي والعرقي والوطني. ومن اهم المهام الملقاة على عاتق هذه القوة الشروع فوراً باحياء الممارسة الديمقراطية في لبنان.

أن المزيد من التأخير في انعاش المؤسسات القائمة على التنافس والانتخاب الحر، على كل المستويات السياسية والبلدية، هو احد الاسباب الاساسية لنمو التعبير المسلّح والفوضوي عن الاهواء السياسية. وانتخابات عامة تجري تحت اشراف قوة الامم المتحدة الجديدة، كفيلة الى حد كبير بتخفيف حدة الاحتقان الداخلي الراهن وباعادة الصراعات الدامية الى داخل المؤسسات الدستورية.

□ □ □

ان لبنان مخيّر اليوم بين ان يكون نموذجاً (وضحية اضافية) لصراع الشرق والغرب او مثلاً لنجاح المؤسسات الدولية باطفاء فتيل محلّي يهدّد السلام العالمي ويقضي على حاضر شعب بكامله وعلى مستقبله. وعلى اللبنانيين، الذين يميلون باستمرار للتهرب من مسؤولياتهم الكبيرة في ما يحصل لهم من مصائب ونكبات، ان يتفهموا ان النظام الدولي الراهن قادر على تشجيع السلم، كما على التعايش مع ازمات محلية تقضي سنوياً على الآلاف من السكّان دون ان ترى بداية حل.

لقد كان لبنان، خلال غفلة من الزمن، هامش حرية نما، الى حد بعيد، بفعل تمايز الطوائف وتنافسها. هذه الحرية في القول والفعل والعقيدة، هذه الحرية في السعي نحو الأمان والطمأنينة رغم تعدّد الآراء، هذه الحرية في طلب العدالة والمساواة، هي التي تجعل اعادة بناء هذا الوطن، مشروعاً يمسّ انسانيتنا ذاتها ويثير اهتمام بعض هذا العالم. من هنا واجب ربط البحث عن المصير بمسالة احياء الديمقراطية فيما بيننا، وفي اقرب وقت ممكن.

لقرن مضى، كتب المستشرق لامنس ان لبنان هو، في آن معاً، وطن ووظيفة. ومن غير المجدي ان نحاول اليوم اعادة بناء الأول دون ان نجدد تبنينا للثانية ■